

قَوَاعِدُ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
فِي تَقْرِيرِ الْمُعْتَقَدِ

أ.د. صالح بن عبد العزيز سني

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمّد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فأسأل الله العظيم ربّ العرش الكريم أن يجعل هذا اللقاء في ميزان السامع والمتكلم.

غنيّ عن البيان أن عقيدة المرء رأس ماله وأعلى ما يملك، وأنها مدار السعادة في الدنيا والآخرة. سلامة العقيدة وصحة الإيمان عليهم المَعَوَّل، وعقيدة أهل السُنّة والجماعة هي العقيدة الصحيحة والمنهج الحقّ، الذي هو سبب النجاة والفلاح، فهي العقيدة التي كان عليها رسول الله ﷺ، وأصحابه، ومن بعدهم من السلف الصالح الذين هم صفوة هذه الأمة. قال عليه الصلاة والسلام: **«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ»**.

وما مِنْ شَكٍّ أَنَّ هذه العقيدة قد قامت على أسسٍ متينة، وأصولٍ راسخة، وقواعدٍ ثمينة اعتمدها أهل السُنّة في تقرير معتقدتهم، وتأصيل منهجهم، وتميّزوا بها عن سائر الفرق. ومن تأمل هذه الأسس والقواعد بإنصاف، لاح له جليّاً أنّها العقيدة الصافية المبرّاة من فِرث البدع ودم الأهواء.

كَم مِنْ أَهَمِّ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ وَالْمَعَالِمِ:

[القاعدةُ الأولى: مَصْدَرُ التَّلَقِّي: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ]:

هذه أهم القواعد وأصل الأصول، إنّ المسلك الرّشيد، والمنهج الأصيل، الذي ارتضاه أهل السُنّة والجماعة، فلا يحيدون عنه ولا يتزحزون، أنّ النّصّ من الكتاب والسُنّة هو الأصل وعليه المَعَوَّل، يدورون معه حيث دار، ويقفون معه حيث وقف، فمنه الانطلاق وإليه المرجع. أهل السُنّة والجماعة الكتاب حُجَّتُهُم، والسُنّة عُدَّتُهُم، والرسول

عليه الصلاة والسلام فئتهم وإليه نسبتهم، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإلى سنته يفرعون.

وما أحسن هذا الوصف الوجيز من ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ لأهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب حيث يقول: "لم يُؤَصَّلْ حزب الله ورسوله عليه الصلاة والسلام أصلاً غير ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام فهو أصلهم الذي عليه يُعَوَّلُونَ، وَجُنَّتْهُمْ التي إليها يرجعون". اهـ كلامه. وصدق رَحِمَهُ اللهُ فليس في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة شاردة، ولا واردة، ولا صغير، ولا كبير إلا وهو مستند إلى نص، ومعتمد على دليل.

ولا يخفاكم أن مصدر التلقّي في الاعتقاد، وحتى في غيره من أبواب الدّين عند أهل السُّنَّة إنما هو الكتاب والسُّنَّة لقناعتهم واعتقادهم أن النّجاة في الدنيا والآخرة معلقة بهما؛ في الدنيا من الشرك، والبدع، والمعاصي، وفي الآخرة من عذاب الله ﷻ وغضبه.

ثم أقول: الحقيقة أن الأدلة على وجوب التزام الكتاب والسُّنَّة، وجعلهما مصدر التلقّي كثيرة، واستيعابها قد يعسر على المتكلّم في مثل هذه الدقائق المعدودة، لكنني أُنخب منها جملة تشير على ما وراءها.

من تلك الأدلة البيّنة الواضحة:

★ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]، وأجمع العلماء على أن الردّ إلى الله هو الردّ إلى كتابه، وأن الردّ إلى رسوله ﷺ هو الردّ إلى سنته.

★ من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، ففي هذه الآية يقسم ربنا جلّ وعلا بأعظم مقسوم عليه، وهو ذاته تبارك وتعالى على نفي الإيمان الواجب حتّى يحصل القبول والتسليم تسليماً تاماً، بانسراح صدر وطمأنينة، نفس، وانقياد للظاهر والباطن، وعدم المعارضة.

✽ من تلكم الأدلة أيضًا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: 137]، ومفهوم المخالفة: أن كل من لم يؤمن بما آمن به الصحابة فقد ضلّ، والصحابة إنّما آمنوا بالكتاب والسنة.

✽ أيضًا من تلك الأدلة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: 50]، وهذا يدلّ كل أحد على أنه لا يوجد إلا طريقان: اتباع الرسول ﷺ أو اتباع الهوى، فمن لم يتبع رسول الله ﷺ فهو متبع لهواه ولا بدّ، ومن اتبع هواه فقد ضلّ - عيادًا بالله -.

✽ أمّا من سنة النبي ﷺ فجملة أيضًا من النصوص، منها:

✽ قوله عليه الصلاة والسلام: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّتِي».

✽ وجاء في حديث جابر أن عمر رضي الله عنه أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه النبي ﷺ فغضب فقال: «أُمْتَهُوْكُمْ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ» يعني أمتحIRON «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْنَاءَ نَقِيَّةٍ» ثم قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا مَا وَسَعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي» وهذا الحديث عند أحمد، وله طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن.

[القاعدةُ الثانيةُ: الدينُ كامِلٌ:]

ديننا دينٌ كاملٌ في جميع أبوابه وشعبه، في العقيدة، في العبادة، في الأخلاق، في المعاملات، أتم الله به النعمة ورضيه لنا، فلنسا بحاجةٍ إلى سواه في شيءٍ ما وإن قلّ. الله ﷻ يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، إذن هو كامل ليس هناك مجالٌ لأن يضاف إليه شيءٌ البتة. ويقول جلّ

وعلا: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: 89]. ويقول جلَّ وعلا أيضًا: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38].

إذن لا يمكن أن يكون هناك شيء من الخير شدَّ عن كتاب الله، هذا نبينا ﷺ يقول كما أخرج مسلم في الصحيح: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ» إذا كان لا يمكن لنبي أن يكون قد قصر في دعوته، وفي بيانه الخير وسبله، والشر وسبله، فكيف بخير الأنبياء عليه الصلاة والسلام؟! ولذا لما قيل لسلمان الفارسي، قال له أحد اليهود: قد علّمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخِراءة، يعني حتى كيف يقضي الإنسان حاجته؟ قال ﷺ: «أَجَلْ لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ لِبَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ».

إذن هذه القاعدة -أعني الدين كامل - قاعدة مهمة وأثيرة، ويعتمدها أهل السُّنة والجماعة من جهتين:

❖ من جهة التَّأصيل.

❖ ومن جهة الرد، وقمع البدع والمستحدثات.

❧ قد يقول قائل: هل هناك شواهد اعتمد عليها أهل السُّنة في هذه القاعدة من جهتي التأصيل ورد البدع؟

الجواب: أمّا من جهة التأصيل، فشواهد ذلك كثيرة، لكنني أريد أن أعرج على بعض ما جاء عن السلف في الشق الثاني.

يعجبني في هذا المقام مقولة الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة رَحِمَهُ اللهُ، كما روى ابن الماجشون عنه قال، يعني: عن مالك رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: "من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً". اهـ

فكلُّ من أضاف شيئاً جديداً إلى الدين، وأحدث فيه عقيدةً كانت أو عبادة، وزعم أنه يُقَرَّبُ إلى الله ﷻ فإنه يلزمه أحد أمرين:

❖ **إِمَّا أَنْ يَقُولَ:** إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ علم فكتم، فيكون قد خان الرسالة، وحاشاه ﷺ من ذلك.
❖ **أَوْ يَقُولَ:** إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جهل هذا الخبر وهو قد علمه، وهذا فيه تكذيبٌ لقوله عليه الصلاة والسلام: **«إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا»** كما عند البخاري في صحيحه.

وهذه قصة لعلها فائدة للمستمع، وتقرر ما نحن بصدده: المهتدي الخليفة العباسي يحكي عن أبيه الواصل، قصة وقعت أيام الفتنة المشهورة فتنة (خلق القرآن)، يقول: وهذه القصة أخرجها الأجرى في الشريعة، يقول: ما قطع أبي، يعني: الواصل، إلا شيخٌ جيء به من المصيصة، -يعني: من منطقة اسمها المصيصة-، فمكث في السجن مدة، ثم إنَّ أبي ذكره يوماً فقال: عليّ بالشيخ. **الشاهد:** أن هذا الشيخ جاء، وقامت المناظرة بينه وبين شيخ البدعة، الذي يُذَكِّبُها في ذلك الوقت أحمد بن دؤاد. فقال الشيخ له: أخبرني عن هذا الذي تدعو الناس إليه، أشيءٌ دعا إليه رسول الله ﷺ؟ قال: لا. قال: فشيءٌ دعا إليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه؟ قال: لا. فشيءٌ دعا إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه؟ قال: لا. قال: فشيءٌ دعا إليه عثمان بن عفان رضي الله عنه؟ قال: لا. قال: فشيءٌ دعا إليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟ قال: لا. قال: فشيءٌ لم يدعُ إليه رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، تدعو أنت الناس إليه؟ ليس يخلو أن تقول: علموه أو جهلوه. فإن قلت: علموه وسكتوا عنه وسعنا وإياك ما وسع القوم من السكوت، وإن قلت: جهلوه وعلمته أنت فيا لكع بن لكع -وهذه كلمة تقال: للتقيح-، يجهل النبي ﷺ والخلفاء الراشدون شيئاً تعلمه أنت وأصحابك؟! قال المهتدي، انظر إلى تأثير هذه الكلمات، وهذا التقرير العظيم المنطلق من هذه القاعدة على الواصل. يقول ابنه المهتدي: فرأيت أبي وثب قائماً، ودخل وجعل ثوبه في فيه، يضحك، ثم جعل يقول: صدق، ليس يخلو من أن يقول: جهلوه أو علموه. فإن قلنا: علموه وسكتوا عنه، وسعنا من السكوت ما وسع القوم. وإن قلنا: جهلوه وعلمته أنت فيا لكع بن لكع، يجهل النبي ﷺ وأصحابه

شيئاً تعلمه أنت وأصحابك! ثم قال: يا أحمد، قلت: لبيك، قال: لست أعنيك إنما أعني ابن أبي دؤاد، فوثب إليه فقال: أعط هذا الشيخ نفقته وأخرجه. فلو لاحظت -يا رعاك الله- أن هذه القصة فيها تعويل على هذه القاعدة المهمة في دفع المحدثات والبدع التي دخلت على عقيدة المسلمين.

ثمة فائدة أخرى في هذا المجال: وهي قصة مناظرة نافعة جمعت بين الشيخ عبد الله بن تيمية الذي هو أخو شيخ الإسلام أحمد بن تيمية مع أحد الجهمية، والقصة ماتعة ونافعة أوردها ابن القيم رحمته الله في «الصواعق المرسلة» في الجزء الأول، لن أذكر القصة؛ كسباً للوقت، لكنني سأذكر خلاصة هذه القصة والمناظرة، من خلال كلام ابن القيم رحمته الله في كتاب آخر. ابن القيم رحمته الله لخص معنى هذه المناظرة بأسلوبه في نونيته.

أسوقُ للإخوان هذه الأبيات، فإنها في غاية النفع:

فَسَلِ الْمُعْطَلَّ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلٍ ... تَقْضِي عَلَى التَّعْطِيلِ بِالْبُطْلَانِ

المعطل من ينفي صفات الله تبارك وتعالى، وهذا بابٌ من أبواب العقيدة. انظر كيف أن الإمام ابن القيم رحمته الله قد وظّف هذه القاعدة في نسف هذه البدعة الشنيعة المتعلقة بصفات الله، يقول:

فَسَلِ الْمُعْطَلَّ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلٍ ... تَقْضِي عَلَى التَّعْطِيلِ بِالْبُطْلَانِ

مَاذَا تَقُولُ أَكُنَّ يَعْرِفُ رَبَّهُ ... هَذَا الرَّسُولُ حَقِيقَةُ الْعِرْفَانِ

أَمْ لَا؟ وَهَلْ كَانَتْ نَصِيحَتُهُ لَنَا ... كُلُّ النَّصِيحَةِ لَيْسَ بِالْخَوَانِ

أَمْ لَا؟ وَهَلْ حَازَ الْبَلَاغَةَ كُلَّهَا ... فَالْلَفْظُ وَالْمَعْنَى لَهُ طَوْعَانِ؟

فَإِذَا انْتَهَتْ هَذِي الثَّلَاثَةُ فِيهِ كَا ... كَامِلَةٌ مَبْرَأَةٌ مِنَ النُّقْصَانِ

فَلَايَ شَيْءٍ عَاشَ فِينَا كَاتِمًا ... لِلنَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ فِي الْأَزْمَانِ

بَلْ مُفْصِحًا بِالضُّدِّ مِنْهُ حَقِيقَةُ الْإِ ... إِفْصَاحٍ مُوَضِّحَةٍ بِكُلِّ بَيَانٍ

وَلَايَ شَيْءٍ لَمْ يُصَرِّحْ بِالَّذِي ... صَرَّخْتُمْ فِي رَبَّنَا الرَّحْمَنِ

أَلْعِزَّهُ عَنْ ذَاكَ أَمْ تَقْصِرُهُ ... فِي النُّصْحِ أَمْ لِحَفَاءِ هَذَا الشَّانِ؟
حَاشَاهُ بَلْ ذَا وَصْفُكُمْ يَا أُمَّةَ التَّ... غَطِيلٍ لَا الْمُبْعُوثِ بِالْقُرْآنِ

هذا عن القاعدة الثانية، وانتقل إلى القاعدة الثالثة.

[القاعدة الثالثة: التَّسْلِيمُ لِلنُّصُوصِ، وَعَدَمُ الِاعْتِرَاضِ عَلَيْهَا، وَعَدَمُ الْخَوْضِ

فِي الْغَيْبَاتِ مِنْهَا بِالْعَقْلِ]:

أهل السنة والجماعة - يا رعاك الله - أهل استسلام، وتسليم، وإذعان، وقبول للنصوص، وهذا هو الذي يتحقق به الإيمان الكامل. ربنا - جلّ وعلا - يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: 1]. وهنا يقف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وقفةً جميلةً حينما يعلق على هذه الآية بقوله: "فعلى كل مؤمنٍ ألا يتكلم في شيءٍ من الدين، إلا تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ، ولا يتقدم بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعاً لقوله، وعمله تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة، ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين، فلهذا لم يكن أحدٌ منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام. وإذا أراد معرفة شيءٍ من الدين والكلام فيه، نظر فيما قاله الله والرسول ﷺ فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر، ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة" - إلى أن قال: - "وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن، ونفس الأمر على ما تلقَّوه عن الرسول ﷺ؛ بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنة توافقهم، وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً، أو حرّفوها تأويلًا، فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة، وأهل النفاق والبدعة". اهـ كلامه

فإن قال قائل: هل هناك قواعد تقدر في هذه القاعدة؟

فالجواب: لا شك أن ثمة قوادح وآفات تؤثر في هذا الأصل الأصيل في الإيمان. وأعظم تلك الآفات: معارضة النصوص بالأهواء والعقول، ومنها: أيضًا الخوض في الغيبات بالعقل وتحكيمه فيها، سأجاوز الآفة الأولى؛ لأنه سيتعلّق بها أصلٌ مستقل.

وأريدُ أن أقفُ عند الأمر الثاني: ألا وهو الخوض في الغيبات بالعقل وتحكيمه فيها: العقل الصريح يدل على أنه لا مجال للعقل في الغيبات، وتوضيح ذلك أن يقال: ثمة ثلاث طرق لإدراك شيء:

★ المعايينة: يعني المشاهدة المباشرة.

★ المقايسة: يعني مشاهدة شبيهه ونظيره.

★ الخبر: ولا بُدَّ لقبول الخبر من أن يرد من طريقٍ مأمونة.

إذا طبقنا هذا على مسائل الغيب كصفات الله تعالى، أو مسائل الآخرة، نجد أننا ما شاهدناها، نحن ما رأينا الله ﷻ، ولا عاينّا ما يكون في الآخرة، ولا أيضًا شاهدنا شبيهًا لذلك -تعالى الله على أن يكون له شبيه- . إذن ما بقي إلا أن نقف عند حدود ما ورد عن النبي ﷺ، ولا نخوض بعقولنا في شيء وراء ذلك، والله ﷻ قد أثنى على نبيه عليه الصلاة والسلام بقوله: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: 24]، ظنين يعني: بخيل ما كان يخل في البيان. وفي قراءة متواترة: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ يعني: بمُتَّهِمٍ. إذن ليس ببخيلٍ وليس بمتهم؛ بل هو جهةٌ مأمونةٌ تُستَقَى منها الأخبار ولا شك. ممّا سبق يتبين لنا أن العقل يدل على أنه لا مجال له أن يدرك ما غاب عنه إلا في حدود ما ورد في النصوص. يزيدُ الأمرَ وضوحًا: أن الإنسان لا يمكن أن يدرك شيئًا إلا في حدود الحواس الخمس، والمسائل الغيبية لا تدرك بالحواس، فاتّضح إذن أنه ليس للإنسان في مسائل الغيب، إلا أن يقف عند حدود ما ورد وأن يُسلّمَ له، فهذا ما يرشد إليه كل عقلٍ سليم. إذن الخلاصة: العقل نفسه هو الذي يدل على أنه لا مجال له في مسائل الغيب.

ههنا وقف مع مقولة تتردد على الألسن: يقولون: (الله ما شفناه، بالعقل عرفناه).

هل هذا كلام مستقيم أو يحتاج إلى توضيح؟

الجواب: هذه الجملة شطرها الأول صحيح، الله ﷻ ما رأيناه. أمّا معرفة الله ﷻ بالعقل يقولون: بالعقل عرفناه:

✽ فإن أريد بذلك أن الله ﷻ قد تعرّف إلى عبادِه بأسمائه ونعوت جلاله، وصفاته في الكتاب والسنة، والعقل آلة لفهم المعنى المراد في حدود اللغة العربية، فهذا صحيح كما أنّ العقل يدرك وجود الله ﷻ، ويدرك ما هو عليه تبارك وتعالى من عظيم الحكمة، والقدرة، والعلم، والسلطان، من خلال النظر في آثار خلقه وصنّعه في كونه وخلق تبارك وتعالى، فهذا أيضاً صحيح.

✽ أمّا أن يكون العقل مستقل بمعرفة، وإدراك كنه الله تبارك وتعالى في ذاته وصفاته، فلا شك أن هذا مستحيل وممتنع، ولا يظن بمن يطلق هذه العبارة، إلا أنه يريد هذا المعنى الأول الذي ذكرته.

[القاعدة الرابعة: أخبار الأحاد حجة في أبواب الاعتقاد، كما هي حجة في أبواب الفقه]:

✽ العلماء قسّموا الأخبار إلى آحاد ومتواتر:

✽ وعرفوا "المتواتر": بأنه الخبر الذي ترويه جماعة كبيرة يستحيل تواطؤها على الكذب، في كل طبقة من طبقات الإسناد، وأن يكون مستند خبرهم الحسن.

✽ أخبار "الأحاد": هي ما لم تصل إلى هذا الحد.

أهل السنة والجماعة يقررون في منهجهم وأصولهم، أن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ فهو حجة ومقبول في أبواب الاعتقاد، كما هو حجة في أبواب الفقه. كثير من أهل الابتداع يزعمون أن خبر الأحاد ليس بحجة في باب الاعتقاد، وحجتهم في ذلك أنه يفيد الظن، ولا بُدّ في الاعتقاد من القطع، هذا هو مسلكهم، وهذا فرقان بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم في هذه المسألة العظيمة.

لما حصل هذا النزاع، ردّ أهل العلم الأمر إلى الشرع، والشرع ميزان الأمور كلها، وشاهد لفرعها وأصلها، ورجعنا إلى أدلة الكتاب والسنة والإجماع، فوجدنا أن أخبار الآحاد إذا صحت عن رسول الله ﷺ، وثبتت فهي حجة ومعوّل عليها، ومأخوذ بها. لعلنا نأخذ طرفاً من هذه الأدلة، التي تدل على هذا الأصل الأصيل، الذي فارق فيه أهل السنة والجماعة المخالفين في باب الاعتقاد.

الأدلة على ذلك كثيرة في الكتاب والسنة والإجماع:

❁ أمّا من الكتاب:

❁ فقول الله - جلّ وعلا-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحجرات: 6]، وجاء في قراءة: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾. فلما أمر الله ﷻ بالتثبت والتبيين في خبر الفاسق، دلّ على أن خبر العدل بخلافه، وإلا لم يكن لتخصيص الفاسق معنى، حيث يجب التثبت في الجميع. وأيضاً فلو كان خبر الواحد لا يقبل مطلقاً لم يُحتج إلى تعليل التثبت فيه بالفسق؛ لأنّ علة الردّ موجودة فيه قبل الفسق، فكان التعليل تحصيل للحاصل.

❁ أيضاً يدل على ذلك قوله - جلّ وعلا-: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122]، فالله ﷻ أمر الطائفة النافرة، أو الباقية بالتفقه في الدين، وبإنداز قومها بما تفقّحت فيه، وعلل الإنذار بحصول الحذر من القوم، ولفظ الطائفة يعمّ الواحد والاثنين، قال - جلّ وعلا-: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: 9].

❁ أمّا من سنة النبي ﷺ: فقد كثرت الأحاديث عنه ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً في الدلالة على قبول أخبار الآحاد، من ذلك:

❁ قوله - عليه الصلاة والسلام-: «نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتي فَحَفِظَهَا، وَوَعَاهَا، وَأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ غَيْرِ فِقْهِهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»، ووجه الدلالة من ذلك: أنه أمر ﷺ كل عبدٍ يسمع مقالته أن يبلغها، مع إمكان كونه غير فقيه، ولا يؤمر بالبلاغ إلا

والخبر مما تقوم الحجة به، ولم يفرّق ﷺ بين حديث يتعلق بالعقيدة، وحديث لا يتعلق بها.

★ كما أنه تواتر عنه ﷺ، أنه كان يبعث الأحاد إلى الجهات القريبة والبعيدة، ويحملهم أمور الدعوة والتبليغ، ويعتمد الناس أخبار أولئك الأفراد، ولم يكن تفرد الواحد منهم سبباً لوجود الشك في خبره. والنبي ﷺ وكذا الخلفاء الراشدون من بعده، كانوا يرتبون قيام الحجة على الكفار، واستحقاقهم حكم الكفر، واستحلال الدماء والأموال في الدنيا، وكذلك كونهم إن أقروا واستمروا على كفرهم، أنه يكون عليهم الخلود في النار في الآخرة، ولو كان خبر الواحد العدل ليس بحجة لم يترتب عليه ما سبق.

★ ناهيك على سنته التقريرية عليه الصلاة والسلام في وقائع شتى: من ذلك: حديث ابن عمر في الصحيحين قال: «بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا»، كانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة. ولا حظ -يا رعاك الله- أنهم قد اعتمدوا هاهنا خبر واحد في قضية من أعظم القضايا الدينية وهي الصلاة، تحولوا عن قبله كانت متحقة الثبوت عندهم بخبر الواحد، والغالب أن النبي ﷺ قد اطلع على ذلك ولم ينقل أنه أنكر عليهم.

✽ أمّا من الإجماع: فإن إجماع القرون الثلاثة المفضلة قد انعقد على قبول خبر الأحاد، واعتباره حجة في باب العقيدة وفي غيره، ولا يعرف قط عن أحد من السلف أنه ردّ خبراً في باب العقائد أو غيرها، لمجرد كونه من أخبار الأحاد.

✽ فإن قال قائل: خبر الأحاد يرويه بشر وأفراد، وقد يخطئ الراوي فيه، فكيف نبني عقيدتنا على أمور قد يخطئ فيها الرواة والنقلة؟

فالجواب: هذا القول هو الذي جعل المخالفين لأهل السنة والجماعة يردّون خبر الأحاد في باب الاعتقاد. والحقيقة أن القوم ما تنبّهوا إلى قضية مهمة، وهي: أننا لا نتكلم عن أخبار آحاد مطلقة، إنما نتكلم عن حديث النبي ﷺ وشتان بين الأمرين. أخبار الأحاد

المروية عن رسول الله ﷺ، التي حكم عليها أهل العلم الحديث بالقبول والثبوت، هذه الأحاديث هي التي نتكلم عنها، وهي قد استفادت العلم والقطعية من أربع جهات: من جهة المُخْبِر، ومن جهة المُخْبَر عنه، ومن جهة المُخْبَر به، ومن جهة المُخْبَر. هذه أربع جهات استفادت أخبار الآحاد المروية عن النبي ﷺ، وثبتت عنه من خلالها.

□ من جهة المُخْبَر: من الذي أخبر بها؟ هم أصحاب الرسول ﷺ أفضل الخلق بعد الأنبياء دينًا وعلمًا، ثم التابعون، وأتباع التابعين، وتُبَعُ الأتباع هؤلاء أفضل القرون، عندهم التقوى والورع والإتقان، فكيف يقاس بهم آحاد الناس؟

□ أمّا من جهة المُخْبَر عنه: أخبار الآحاد المروية عن رسول الله ﷺ تخبر عن الله، وعن دينه وأحكامه، فهي من حجج الله تعالى على خلقه، فلا بُدَّ أن يحفظ الله ﷻ حججه ودينه، قال - جل وعلا -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

□ من جهة المُخْبَر به: هذه الأخبار تخبر بكلام رسول الله ﷺ، ومن المعلوم أن كلامه عليه الصلاة والسلام عليه من الجلالة ومن نور النبوة ما يجعله لا يشتبه بغيره من كلام الناس وأحاديثهم، عند من له خبرةً به.

□ أمّا من جهة المُخْبَر: فإن الذي تلقى الخبر، وحكم عليه، وقبله أئمة الحديث الكبار الفحول، الذين لهم عنايةٌ عظيمةٌ من حديث رسول الله ﷺ، وتنقيةٌ صحيح كلامه من غيره.

← إذن القياس هاهنا هو قياس مع الفارق، حينما نقيس حديث رسول الله ﷺ، الآحاد الثابت عنه بخبر أي أحد في أي شأنٍ من شؤون الدنيا، الحقيقة أن القضية فيها قياسٌ ليس بمتجهٍ البتة؛ لوجود الفارق الكبير والبون الشاسع بين هذا وذاك.

أيضًا لو تأملت جوابًا آخر يدل على الخلل في المنهج الذي سار عليه من رد أخبار الآحاد، ذلكم أنك تجده في باب العقيدة يرد أخبار الآحاد، لكن جاء حديثٌ في الصلاة، أو في الصيام، أو في الأخلاق قَبْلَهُ، والواقع أن كل حديث ولو كان متعلقًا بالفقه، فلا يخلو من جانب عقدي، يعني: كل حديثٍ يجب أن يعتقد فيه المسلم أنه غاية الكمال، وأن

اتباعه فيه الفلاح، وأنه ملزمٌ بقبوله، وأنه متوعّدٌ عن الإعراض عنه، وهذه كلها ماذا قضايا عقديّة، أليس كذلك؟ إذن فالأحاديث جميعاً من بابٍ واحد، تفريق بينها بحيث يقبل البعض، أخبار الآحاد في باب الفقه تقبل، ويرد البعض الآخر أخبار الآحاد في مسائل العقيدة لا تقبل، مسلكٌ مرفوض؛ إمّا أن تقبلوها جميعاً، وإمّا أن تردوها جميعاً.

ولعليّ أحليّ المقام بأثرٍ لطيف عن الإمام إسحاق ابن راهويه رَحِمَهُ اللهُ، روى عنه هذا الأثر البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات». يقول: "دخلت على عبد الله بن طاهر -كان أمير خراسان- فقال لي: يا أبا يعقوب تقول: إن الله ينزل كل ليلة"، لاحظ هذه مسألة عقديّة استشكلها، لعلها وصلت من خبر آحاد، مع الأحاديث في النزول متواترة، فقلت: "أيها الأمير إن الله تعالى بعث إلينا نبياً، نقل إلينا عنه أخبار بها نحلل الدماء، وبها نُحرّم، وبها نحلل الفروج وبها نُحرّم، وبها نبيح الأموال وبها نُحرّم، فإن صح ذا صحت ذاك، وإن بطل ذا بطل ذاك، قال: فأمسك عبد الله".

[القاعدة الخامسة: الأخذ بجميع النصوص ودَرْءُ التَّعَارُضِ بَيْنَهَا]:

أهل السُّنَّة والجماعة يقطعون أنه لا تعارض بين النصوص البتة، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82].

إمام الأئمة ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يقول: "لا أعرف أنه رُوِيَ عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما". اهـ
وهذا ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ يقول في نونيته:

ونصوصه ليست تعارض بعضها بعضاً
فلس عنها عليم زمان
وإذا ظننت تعارضاً فيها فذا
من آفة الأفهام والأذهان
أو أن يكون البعض ليس بثابت
ما قاله المبعوث بالقرآن
ولعليّ أضرب مثلاً أو مثلين لما القاعدة بصده:

□ قد يقول قائل: تعارضت الأدلة في ثبوت رؤية الله جلَّ وعلا في الدار الآخرة، تثبت ذلك أحاديث منها: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»، في نصوصٍ وألفاظٍ متعددة. ويقول هذا القائل: لكن عارض ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: 103]، وإذا تعارض الأمر بين سُنَّةٍ وكتاب قدمنا القرآن؛ لأنه أثبت.

الجواب: أن يقال: إنَّه لا تعارض، النفي والإثبات هاهنا لم يتواردا على موضع واحد، النفي كان لشيء، والإثبات كان لشيءٍ آخر. الذي جاء النفي فيه هو الإدراك، والذي جاء إثباته هو الرؤية، وأهل السُنَّة والجماعة ميزتهم أنهم يجمعون بين النصوص، ويؤلفون بينها حتى كأنها نصٌّ واحد، وعليه فهم يقولون: أنه جلَّ وعلا يرى بلا إدراك، الإدراك هو الإحاطة، أنت ترى البحر، لكنك لا تدركه ولا تحيط به، أنت ترى القمر، ولكنك لا تدركه ولا تحيط به. إذن الله ﷻ يرى بلا إدراك.

□ مثالٌ آخر: بعض الناس قد يستشكل الأحاديث، التي جاءت في وعيد العصاة أو بعض تلك الأحاديث، يقول مثلاً: ثبت عن النبي ﷺ كما في الصحيحين أنه قال: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ»، وأمثال هذا النص جاء في مسائل أخرى أيضاً. يقول هذا القائل: جاءت نصوصٌ يظهر أنها معارضة لها، تدل على أن مآل العاصي على الجنة ولو دخل النار، كحديث الشفاعة. والجمع ذا يعني: بين هذا وذاك أن يقال: أولاً نقول: لا تعارض قطعاً، ومن استشكل شيئاً فعليه أن يتهم نفسه وعقله، وأن يقطع بأن هذين النصين لا تعارض بينهما. وأنا على يقين بأن من اتقى الله ﷻ وعظَّم نصوص الشرع، وطلب الهداية من بابها فإنه سيصل إليها قطعاً؛ ولذلك الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: 104]. مفهوم المخالفة: إن الذين يؤمنون بآيات الله يهديهم الله. إذن القاعدة المطردة: آمن تهتد.

الجوابُ في هذه المسألة: أن يقال: فرق بين نفي مطلق الدخول ونفي الدخول المطلق. النفي الذي جاء في قوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» هو نفيٌّ للدخول المطلق، أي: الدخول الكامل الذي يكون مع أول الداخلين، وليس مطلق دخول، يعني: ليس أنه لا يدخل

مطلقاً. وبهذا يتضح لنا مقصوده ﷺ في قوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ». ويضاف إلى هذا أمر آخر لا بُدَّ من النظر فيه، أن يقال: هذا النفي الذي ورد وعيد، وهذا الوعيد قد قُيِّدَ بآياتٍ وأحاديث، ومنها قوله - جل وعلا -: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]. إذن نقول: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»، يعني: لا يدخل الدخول المطلق إلا إذا شاء الله ﷻ مغفرة ذنبه، وشاء دخوله الجنة.

[القاعدة السادسة: دَرءُ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، وَعِنْدَ تَوْهَمِ التَّعَارُضِ يُقَدَّمُ النَّقْلُ وَيُتَّهَمُ الْعَقْلُ:]

أهل السنة والجماعة يعتقدون اعتقاداً جازماً أنه يستحيل أن يتعارض نقلٌ صحيح وعقلٌ صريح. العقل عند أهل السنة والجماعة خادمٌ للنصِّ وليس معارضاً ومنافساً للنصِّ. العقل مَقُودٌ لا قائد، مأموم لا إمام. وإذا تَوَهَّم متوَهَّمٌ أن هناك تعارضاً بين عقلٍ ونقلٍ، فنحن نقطع أن ذلك راجعٌ إلى واحدٍ من ثلاث أمور:

❖ إمّا عدم ثبوت النقل.

❖ وإمّا عدم فهم النقل فهماً صحيحاً، يعني: يكون هناك خطأ في الاستدلال بالنقل.

❖ وإمّا عدم صحة العقل.

لا يمكن أن يخرج توهم التعارض بين العقل والنقل عن هذه الأمور الثلاثة. ويقول في هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - وهو الرجل الخبير بالنقل والعقل ومذاهب الناس - يقول: "قد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدتُ ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة، شبهاتٌ فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمعٌ قط، بل السمع الذي يقال: أنه يخالفه إمّا حديثٌ موضوع، أو دلالةٌ ضعيفة فلا

يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟ ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات العقول".

يعني: بين ذلك رَحِمَهُ اللهُ بقوله: "فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه؛ بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته". انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ. وهذا كلامٌ في غاية الحسن، قد يأتي في الشريعة ما تحار فيه العقول، يعني: تتحير وتندهش منه؛ لعظمته أو لأنه أكبر من عقل الإنسان. أمّا أن تأتي بما يجزم العقل باستحالته، فإنّ هذا مستحيل. وكتاب شيخ الإسلام الذي ألفه في هذا الموضوع أشهر من نارٍ على علم، ألا وهو «درء تعارض العقل والنقل»، كتابٌ ثمين وعظيم، وغاية في النفاسة، صنّفه رَحِمَهُ اللهُ للرد على شبهة القائلين بأنّه إذا تعارض العقل مع النقل قدّمنا العقل؛ لأنه الأصل.

[القاعدة السابعة: يجب التزام منهج السلف الصالح رحمة الله تعالى عليهم]:

السلف الصالح: هم أهل القرون الثلاثة المفضلة الذين جاء الثناء عليهم في قوله عليه الصلاة والسلام: «خَيْرُ النَّاسِ»، وفي رواية: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، هؤلاء الأسلاف الصالحون، يعتقد أهل السنة والجماعة أن التزام نهجهم ومسلكتهم حتمٌ لا خيار فيه. وقد دلّ على هذا جملة من الأدلة كتاباً وسنة، من ذلك:

✽ قول الله جلّ وعلا: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: 15]، ومن أحقّ الناس وأولاهم بالدخول في هذا الوصف: السلف الصالح.

✽ قال جلّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119]، أي: كونوا معهم فيما عليهم فيه من الاعتقاد والعمل. والسلف الصالح أولى الناس بوصف الصدق، حتى قال الضحاك رَحِمَهُ اللهُ في هذه الآية: مع أبي بكر وعمر وأصحابهما.

✽ أيضاً يقول جلّ وعلا: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: 137]، والضمير في قوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ﴾ عائدٌ للصحابة. وهذا دليلٌ على وجوب لزوم مسلكهم.

★ أيضًا من الأدلة على ذلك قوله جلّ وعلا: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]، وأولى الناس بوصف الإيمان هم السلف الصالح، غرّة هذه الأمة.

هـ أيضًا من الأدلة في سنة النبي ﷺ:

★ حديث العرباض بن سارية المشهور، والشاهد فيه: قوله: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»، ولاحظ أنّ كلمة (عليكم) من ألفاظ الأمر، والأمر يقتضي الوجوب، «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»، ولا شك أنّ سنة الخلفاء الراشدين تطبيق عمليّ لسنة النبي محمد ﷺ.

★ أيضًا من ذلك حديث الافتراق، والشاهد منه: قوله: «مَنْ كَانَ عَلَىٰ مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»، فدلّ على أنّ سلوك مسلك السلف الصالح، هو الهداية وبه النجاة.

هـ بين أيدينا جملة كبيرة من الآثار:

★ هذا حذيفة رضي الله عنه يوصي بوصية ثمينة فيقول: "اتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لئن اتبعتموه لقد سبقتهم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً".

★ هذا عمر بن عبد العزيز رحمه الله ورضي عنه يقول: "فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وبصير نافذ كفوا".

★ هذا الأوزاعي رحمه الله الإمام الجليل يقول: "عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم".

والناظر في الحقيقة في كلام أهل العلم، يجد أنهم كانوا يعتزّون بأن دينهم مأخوذ عن السلف الصالح، الذين هم خير هذه الأمة وأهداها سبيلاً.

★ شريك بن عبد الله رحمه الله قيل له: أنّ قومًا من المعتزلة ينكرون أحاديث النزول، فما كان منه إلا أن حدث بنحو عشر أحاديث في هذا الباب، ثم قال: "أمّا نحن فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمّن أخذوا؟". اهـ

✽ وما أحسن ما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: 11]، قال رَحِمَهُ اللهُ كلمة ذهبية هنا، يقول: "وأما أهل السُّنَّة والجماعة فيقولون في كل فعلٍ وقول، لم يثبت عن الصحابة هو بدعة؛ لأنه لو كان خيرًا لسبقونا إليه؛ لأنهم لم يتركوا خصلةً من خصال الخير إلا وقد بادروا إليها". اهـ كلامه رَحِمَهُ اللهُ

✽ فإن قال قائل: ما السبب في تقديم السلف الصالح على غيرهم؟

فالجواب: أن السلف الصالح متقدمون على من سواهم، ولذا كانوا أولى بالاتباع من خلال ثلاثة أمور:

✽ أولاً: هم أعظم تقوى وصلاحاً.

✽ ثانياً: هم أعلم من غيرهم بالكتاب والسُّنة.

✽ ثالثاً: هم أعلم من غيرهم بلغة العرب. وقد ذكر الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وغيره أن من أسباب الابتداء الجهل باللغة العربية.

✽ فإن قال قائل: اذكر لنا أمثلة تُوضِّح التزام منهج السلف:

فأقول: المجالات التي ترجع إليها حجية منهج السلف رحمهم الله على من بعدهم، تظهر من خلال ثلاث أمور:

✽ أولاً: في المنهج العام في الاستدلال: كيف كان يتعامل السلف الصالح مع النصوص؟ هل كانوا يقدمون النقل على العقل، أو العقل على النقل؟ هل كانوا يقبلون أخبار الآحاد في العقيدة أم لا؟ هل كانوا يدرؤون التعارض بين النصوص أو يضربون بعضها ببعض؟ إذن هذا الأمر الأول، أن يسلك مسلكهم العام في الاستدلال والتلقي.

✽ الأمر الثاني: أن تفهم النصوص في ضوء فهمهم: كيف كانوا يفهمون النصوص؟ نفهمها كما فهموا. نضرب مثلاً على ذلك: لما يأتني آتٍ فيقول: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 64]، يقول: أنا آتي عند قبره عليه الصلاة والسلام، فأسأله أن يستغفر الله

لي. نقول: عدنا إلى فهم السلف الصالح، فلم نجد أحداً منهم قط فعل ذلك ولا فسر هذه الآية بذلك.

❖ الأمر الثالث: أن نسكت عما سكتوا عنه: فإن الأمر كما قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ: "فإنهم عن علمٍ وقفوا وببصرٍ نافذٍ كفُّوا". إذا كانوا لم يقحموا أنفسهم في مسائل الغيبات بالعقل مثلاً، فإنّ علينا أيضاً أن نقف عند الحدّ الذي وقفوا عنده، فهذا فيه الخير والسلامة والرشاد.

الحقيقة أنّ القواعد أكثر مما ذكرتُ، وأضعاف ما ذكرتُ.

أسأل الله العظيم لي ولكم ولسائر المستمعين وللمسلمين والمسلمات الثبات على هذا المنهج الرشيد حتى نلقى ربّنا، إنّ ربّنا لسميعُ الدعاء.
وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد.